مدى استجابة البنوك الفلسطينية لتعليمات مكافحة غسيل الأموال

The extent of Palestinian banks 'response to anti-money laundering instructions

زياد جلال الدماغ

نائب رئيس جامعة غزة للشئون الأكاديمية- فلسطين

z.aldammagh@gmail.com

محمد أسامة حسنية*

محاضر وباحث اقتصادي- فلسطين

mohammadhassanaia79@gmail.com

تاريخ الاستلام:12/ 2021/05. تاريخ القبول للنشر: 2021/05/20 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة التعرف علي الإطار المفاهيمي المتعلق بغسل الاموال بوصفها ظاهرة خطيرة على اقتصاديات الدول، وقياس مدى استجابة البنوك الفلسطينية لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية في مكافحة غسل الأموال، وبيان فعالية مكافحة غسل الاموال في البنوك الفلسطينية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، بأن البنوك الوطنية ملتزمة بتطبيق تعليمات مكافحة غسل الأموال الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية من خلال تخصيص قسم متخصص مهمته التأكد من مصادر الأموال التي يحصل عليها من العملاء، إن فاعلية تطبيق تعليمات مكافحة غسل الأموال الصادرة عن تعليمات سلطة النقد يؤدي للشفافية والمصداقية والثقة في المعاملات من قبل العملاء بالتعامل مع البنوك.

الكلمات المفتاحية: غسيل أموال؛ البنوك؛ الأموال القذرة؛ الرقابة المصرفية؛ سلطة النقد الفلسطينية.

تصنيف JEL: D73, H80, G20,G28

Abstract:

This studyaims to identify the conceptual frame work related to money laundering as a dangerous phenomenon for the economies of countries, to measure the extent of Palestinian banks 'response to the instructions of the Palestinian Monetary Authority in combating money laundering, and to demonstrate the effectiveness of combating money laundering in Palestinianbanks.

The study reached several results, the most important of which is that national banks are committed to implementing the anti-money laundering instructions issued by the Palestinian Monetary Authority by allocating a specialized section whose task is to ascertain the sources of funds obtained from clients. It leads to transparency, credibility and confidence in transactions by customers in dealing with banks.

Keywords: Money laundering, banks, dirty money, banking supervision, the Palestinian Monetary Authority.

Jel: D73, H80, G20,G28

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

إن التطور الهائل في المجالات الرقمية والالكترونية وانتشار الانترنت في كافة الدول أدي لظهور بعض الجرائم التي لم تكن منتشرة على المستويات الدولية مثل غسيل الأموال أو تبييض الأموال، التي تهدف لإخفاء مصادر تلك الأموال الذي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة، حيث يعتبر غسيل الأموال جريمة من الجرائم الاقتصادية المقترنة بالأموال القذرة، وهو مصطلح يشير لحجم الجرم الذي من خلال تم جلب تلك الأموال ومحاولة إضفاء صفة المشروعية عليها وتحويلها لأصول مالية و عقارات واستثمارها في أسواق المال مما ينعكس سلبا بتداعياته على الاقتصاد بشكل عام، على الرغم تعدد آليات وأشكال غسيل الأموال إلا أن المصارف تعد رأس الحربة في مكافحة غسيل الأموال حيث يسعي المجرمين بمحاولات متعددة التخلص من صفة الغير مشروعية للمشروعية عبر ايداع تلك الأموال في حسابات المصارف ليتم بعد ذلك عملية التغطية والدمج ،إن فلسطين تتأثر كباقي الدول المتقدمة والنامية بهذه الظاهرة وتبذل جهود لمكافحتها عبر أدواتها المصرفية للحد من آثارها فتأثير جرائم غسيل الأموال تتعدى النواحي الاقتصادية، حيث يمكن توظيف ايرادات الأموال المغسولة في النزاعات السياسية وتمويل الانقلابات وزعزعة استقرار المجتمعات والدول.

1.1 مشكله البحث:

تمثل جريمة غسيل الأموال من الجرائم المعاصرة في ظل الانفتاح الاقتصادي على بعضها البعض وحرية التجارة والتطور التكنولوجي، حيث كان من الضروري العمل على تنظيم إجراءات صارمة لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال لحماية الاقتصاديات ومنع اهتزاز صور الدولة في المحافل الدولية، ومن ذلك تكونت مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي التالي:

ما مدي استجابة البنوك الوطنية لتعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية؟

2.1 ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما مفهوم غسيل الأموال ومراحله وأسبابه ومصادره؟
- ✓ ما الاجراءات المتخذة لمكافحة غسيل الأموال في فلسطين؟
- ✓ ما مدي فاعلية تعليمات سلطة النقد الفلسطينية في مكافحة غسيل الأموال؟

3.1 فرضيات البحث:

- ✓ الفرضية الأولى: لا يوجد استجابة لدى البنوك الوطنية بتطبيق تعليمات سلطة النقد الفلسطينية لمكافحة غسيل الأموال؛
- ✓ الفرضية الثانية: لا يوجد فاعلية لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية لمكافحة غسيل الأموال بالبنوك الوطنية.

4.1 أهداف البحث:

- ✓ تسليط الضوء على ظاهرة غسيل الأموال كونها من أخطر الظواهر في العصر الحديث؛
- ✓ قياس مدي استجابة البنوك الفلسطينية لتعليمات سلطة النقد في مكافحة غسيل الأموال؛
- ✓ قياس مدي فعالية مكافحة غسيل الأموال في البنوك الفلسطينية.

5.1 أهمية البحث:

تنبع أهمية تناول موضوع البحث لخطورة غسيل الأموال ومدي تفشيها بالدول وانعكاساتها على الاقتصاديات كونها تمثل تهديدا حقيقيا لبيئة المجتمع واستقراره وتعرقل العملية التنموية، كما تكمن أهمية الدراسة من ضرورة استجابة البنوك الفلسطينية لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية في مكافحة غسيل الأموال.

6.1. مصطلحات الدراسة:

- ✓ **غسيل الأموال:** هي كل عملية من شأنها إخفاء المال غير المشروع الذي اكتسبت منه (عبد، 1990، صفحة 280)، وهي عوائد مالية نتيجة لمعاملات وأنشطة غير مصرح بها قانونيا تتولد من جرائم (مخدرات – دعرة – تهريب - بيع أعضاء – جنس) يسعي من خلالها المجرمون بالإضافة صفة شرعية لتلك الأموال عبر تبييضها بوسائل مختلفة.
- ✓ **البنك:** هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو المنشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها لآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة (القزويني، 2000، صفحة 253)؛
- ✓ **الرقابة المصرفية:** هي مجموعة من الوسائل التي تتخذها الهيئات الرقابية المصرفية وفي مقدمتها البنوك المركزية من أجل المحافظة على استقرار المصارف وحماية الاقتصاد الوطني من أيه أزمات (عبة، 2019، صفحة 39).

7.1 الدراسات السابقة:

- ✓ **دراسة (اسحاق، 2018):**

هدف البحث للتعرف على دور البنوك المركزية باعتبارها العنصر الأساسي في مكافحة غسيل الأموال، لحماية نفسها أولا من المخاطر المالية أو للمشاركة الفعالة في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة، وقد خلصت الدراسة بأن الأنظمة التكنولوجية الموجودة بالمصارف السودانية ضعيفة ويسهل اختراقها، هناك تطور في القوانين والتشريعيات التي اتخذها بنك السودان المركزي حتي أصبحت متفقة مع القوانين الدولية والتي من شأنها أن تؤدي لمزيد من الرقابة على عمليات غسيل الأموال في السودان، وأوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي لدى أفراد المجتمع بخطورة ظاهرة غسيل الأموال في جميع الوسائل الإعلامية المرئية وغير المرئية، أهمية التدقيق في التقارير السنوية للمؤسسات المالية واتخاذ كافة الاحتياطات الأمنية المرتبطة بهذا المجال.

- ✓ **دراسة (يوسف، 2014):**

هدف البحث إلى توضيح الآلية التي تتم فيها غسيل الأموال غير المشروعة من خلال القنوات المصرفية ومن ثم دخولها إلى دائرة التداول في الاقتصاد، كما هدفت لتحديد كيفية استغلال البنوك في عمليات غسيل الأموال، كما هدف تحديد وسائل وطرق مكافحة البنوك لعمليات غسيل الأموال والتعرف على وسائل واليات غسيل الأموال، وقد وخلصت الدراسة بأن البنوك المستهدف الرئيسي في عملية غسيل الأموال، تطورت أساليب غسيل الأموال ولم تقف عند الوسائل التقليدية وأوصت الدراسة ضرورة الاهتمام بمكافحة غسيل الأموال لما لها خطورة اجتماعية واقتصادية، وتشديد الرقابة والسيطرة على حركة الأموال والسلع والخدمات من وإلى الدول التي تعد ملاذا لغاسلي الأموال.

- ✓ **دراسة بركات (محمد، 2007):**

هدفت الدراسة إلى معرفة دور البنوك التجارية في الإفصاح عن مخاطر العمليات المالية المتعلقة بغسيل الأموال في البنوك التجارية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية، وقد استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية، وقد خلصت الدراسة إلى حتمية تحمل البنوك مسؤوليتها الاجتماعية عن الإفصاح عن عمليات غسيل الأموال، وبالتالي إدراك العاملين بالبنوك أن الاستعلام الواعي عن العملاء لتجنب عمليات غسيل الأموال واضطلاعهم بمسؤوليتهم الاجتماعية، كما أن الإفصاح من قبل البنوك يؤدي إلى الشفافية والمصداقية والثقة في معاملات البنوك، وقد أوصت الدراسة بإنشاء إدارات متخصصة بالبنوك تكون مهمتها عملية التأكد من مصادر الأموال والتي تحصل عليها من العملاء، وتدريب العاملين في البنوك على اكتشاف الحالات التي تتضمن عمليات غسيل الأموال وذلك باستخدام الحاسبات

الالكترونية، بالإضافة إلى إلزام البنوك من قبل الجهات الرقابية بالإفصاح المحاسبي عن العمليات المالية غير النظيفة الخاصة بالعملاء الذين يقومون بغسل الأموال.

2. المفاهيم الأساسية:

تمثل البنوك ركيزة أساسية في الاقتصاد لكافة الدول، لذا شهد القطاع البنكي تطورا في فترات متعددة نتيجة لطبيعة التغيرات الاقتصادية العالمية، حيث باتت البنوك تمثل حلقة الوصل للعمليات المالية والاقتصادية بين مختلف الدول والمستثمرين وأصبح الاهتمام بها والمحافظة على مكوناتها المالية محور اهتمام كافة المختصين لما تمثل من قيمة مادية ومخاطر مرتفعة.

1.2. البنوك:

تعددت تعاريف البنوك لاختلاف الآراء والقوانين التي تختلف من دوله لأخرى لذا نجد أن وضع تعريف محدد بات من الصعوبة وذلك للاعتبارات السابقة ولا شك اللغة العربية توضح المفهوم بأصل كلمة مصرف والتي هي بمعنى البيع النقد بالنقد.

2.2. تعريف البنوك:

ويمكن يعرف البنك بأنه منشأة مهمتها الأساسية تجميع الأموال الفائضة من الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة (القزويني، 2000، صفحة 253)

أو هو مكان التقاء عرض الأموال والطلب عليها ولها غرض رئيسي هو ان تعمل كوسيط بين الودائع التي تسعى عن الاستثمارات وبين الاستثمارات التي تسعى للحصول على الأموال الازمة لها (شقير، 2002، صفحة 15).

3.2 أهمية البنوك:

أصبحت البنوك ضرورية في العصر الحديث ولا غنى عنها للتبادل لما توفره من أساليب تؤدي لتبسيط وزيادة المبادلات؛ وللبنوك دور كبير في توجيه الادخار نحو الاستثمارات؛ كما إن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر العائد وهذا يقلل الطلب على النقود؛ وكذلك إن تقديم البنوك لأصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة العوائد وبشروط مختلفة للمستثمرين، إن البنوك تشجع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأوراق المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة. (موني، 2015، صفحة 15)

4.2 أهداف البنوك:

تسعى البنوك أثناء مزاولة أعمالها لتحقيق مجموعة من الاهداف والتي تتمثل في تحقيق كل من الربحية والسيولة والأمان وفيما يلي نوجز أهم الأهداف الرئيسة للبنوك على النحو التالي:

- ✓ **الربحية:** يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة في الفوائد على الودائع، وهذا يعني أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثيرا بالتغيير في إيراداتها بالمقارنة مع مؤسسات الأعمال الأخرى.
- ✓ **السيولة:** تعتمد البنوك على مصادر الأموال قصيرة الأجل التي يقدمها للمودعين، كما أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال.
- ✓ **الأمان:** يتسم رأس مال البنك بأنه صغير نسبيا إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% عادة وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار. (يحياوي، 2015، صفحة 37)

3.غسيل الأموال:

إن مفهوم غسيل الأموال بات مصطلح متداول كثيرا في عصر يتسم بسرعة التغيير في مجال الاتصالات والتقنيات ا لتكنولوجية، حيث باتت كافة الوسائل لمجرمي غسيل الأموال مشروعة للحصول على الأموال بطريقة غير شرعية، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة وما ينتج عنها من تداعيات على مختلف المستويات، فلقد كان محور الاهتمام لكافة الباحثين؛ لا شك بأن تلك الظاهرة قديمة النشأة منذ أن سعي الإنسان للحصول على الأموال بطريقة غير مشروعة وسعى لإخفائها.

إن أي ظاهرة لا يمكن أن تولد من فراغ بل تمر بمراحل من حيث النشأة والولادة والتطور إلى أن تصبح كونية ومن ثم تتعرض إلى الاهتمام والعناية بها إذا كانت لا تخالف القوانين والأخلاق الإنسانية، أما إذا كانت خلاف ذلك فتتعرض للتجريم، حيث من خلال التأصيل التاريخي هناك خلاف على ترجيح الآراء لنشأة غسيل الأموال وهناك من يرجع بأنها ترتبط بجريمة أعمال القرصنة البحرية التي من أشهرها عمليات القرصنة التي قام Henry Every وعصابته في المحيطين الأطلنطي والهندي حيث جمع أطنان من المجوهرات والذهب ولقد سعي لتحريك أمواله من خلال أعمال تجارية إلا أن أسلوبه في تبييض الأموال لم يكن موفق. (https://maraje3.com/2009/08)

وهناك من يرجح بأن مصطلح غسيل الأموال ظهر في إطار فضيحة في أمريكا خلال عقد السبعينات من القرن الماضي حيث ظهرت الدعوة آنذاك إلى أهمية مسار عائدات أموال هذه الفضيحة بهدف التعرف على مرتكبيها والمتورطين بها (بركات، 2006، صفحة 219).

1.3. تعريف غسيل الأموال:

يعرف غسيل الأموال بأنها كافة الوسائل والإجراءات التي تمارس لوضع صفة الشرعية على الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة من خلال عدد من المصادر متمثلة بالمخدرات والسلاح وتجارة البشر.

وتعرف بأنها عملية إخفاء حقيقة الأموال المتحصلة من طرق غير مشروعة عن طريق ايداعها في مصارف دول أخرى أو نقل إيداعها أو توظيفها أو استثمارها في أنشطة مشروعة للإفلات العقوبات وإظهارها كما لو من أموال مشروعة سواء كان الإيداع أو التمويل.

وعرف القانون الفلسطيني لمكافحة غسيل الأموال رقم (9) لسنة 2007 غسيل الأموال بأنه كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم الأصلية لغرض تمويها لمصادرها الحقيقية لتبدو في ظاهرها متأتية من مصادر مشروعة. (والتشريع، 2007، صفحة 05)

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح بأن عملية غسيل الأموال هي محاولات لرفع الأثر الجرمي عن تلك الأموال الغير مشروعة ومحاولة دمجها بطرق متعددة بالاقتصاد لتأخذ صفة المشروعية.

2.3. أسباب انتشار ظاهرة غسيل الأموال:

تمثل ظاهرة غسيل الأموال من الظواهر المؤرقة للدول، حيث باتت تلك الجريمة مصدر تهديد حقيقي لاقتصاديات الدول في ظل التطور التكنولوجي وتطور المعلومات، ويمكن حصر أهم أسباب غسيل الأموال في الدول على النحو التالي:

- ✓ العولمة الاقتصادية والانفتاح والتطور التقني في مجال التجارة الالكترونية والنظم المصرفية؛
- ✓ تبا ين التشريعات وقواعد والرقابة بين الدول مما يوجد ثغرات تنفذ منها الأموال مما يشكل مرتعا لغاسلي الأموال؛

- ✓ تبني بعض المصارف لقوانين السرية المصرفية بصورة مطلقة حرصا منها على حماية الأسرار المالية كحقوق شخصية من جهة ومن جهة أخرى فإن بعض الدول لا تتوانى عن حماية حساباتهم البنكية بهدف جذب الأموال للدولة بصرف النظر عن مصدرها لتنشيط الاستثمار ،محققة بذلك علاقة عكسية بين مبدأ السرية المصرفية ومكافحة غسل الأموال؛
- ✓ التسابق بين المصارف لجذب الأموال وكسب العملاء وزيادة الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة الدائنة والصرف الأجنبي وكل ما هو مرتبط بالمنافسة الغير الشريفة بين المصارف (العاجز، 2008، صفحة 24)؛
- ✓ وجود استغلال من قبل متنفذين بالدولة لاستغلال الثغرات لعملية غسيل الأموال لأغراض حزبية وسياسية؛
- ✓ استغلال بعض الدول للإجراءات الدولية من عقوبات لتبرير لعملية غسيل الأموال بطرق متعددة.

3.3 خصائص غسيل الأموال:

إن ظاهرة غسيل الأموال لها عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الجرائم الاعتيادية نتيجة لتشابكها وهو يزيد من الأعباء الملقاة على الدول في الرقابة المصرفية لتلك العمليات، حيث تتمثل خصائص غسيل الأموال وفق التالي:

- ✓ تتمثل جريمة غسيل الأموال بكونها جريمة عالمية حيث يغلب على ظاهرة غسيل الأموال في العصر الحديث بتنوع الأقاليم التي يتم بها ارتكاب الجريمة الواحدة لعملية غسيل الأموال؛
- ✓ تعتبر جريمة غسيل الأموال من الجرائم المنظمة حيث تتكون من عدد من الجناة الذين أسهموا في تحقيق الجريمة معا؛
- ✓ ارتباط عمليات غسيل للأموال بالتطور التكنولوجي من خلال استخدام الشبكة العنكبوتية في ننقل الأموال؛
- ✓ مواكبة ظاهرة غسيل الأموال للانفتاح والتحرر الاقتصادي حيث ترتبط عمليات غسيل الأموال بعلاقة طردية مع الانفتاح المالي والتجاري ونمو القطاع الخاص الطفيلي؛
- ✓ استثمار الخبراء لغسل الأموال بالبحث عن ثغرات يمكن النفاذ منها للتخلص من الرقابة والاشراف المصرفي (علية، 2010، صفحة 42)؛

إن كافة الخصائص تمثل حلقات متكاملة لإيضاح المميزات لجريمة غسيل الأموال حيث تعتبر تلك الجريمة بانفرادها في كثير من الخصائص عن باقي الجرائم وهو ما يعكس حجم خطورتها وانعكاساتها على كثير من الابعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على مستويات الاستقرار في كافة الدول.

4.3 مراحل عملية غسيل الأموال:

إن لعملية غسيل الأموال محطات تمر بها للوصول لصورتها النهائية، حيث تتمثل تلك المراحل بعدد من الخصائص التي يمكن من خلالها فهم دورة حياه العملية الإجرامية لغسيل الأموال في كافة الدول وتتمثل تلك المراحل على النحو التالي:

- ✓ **مرحلة التوظيف: PLACEMENT**

تعتبر مرحلة التوظيف من أخطر المراحل واكثرها صعوبة حيث يقصد من خلالها إيداع الأموال المتحصلة عن أعمال غير مشروعة في شركات مالية أو مصارف أو مؤسسات ادخار محلية أو خارجية بغرض إبعاد الشبهات والشكوك حول مشروعية مصدرها ليتم بعد ذلك الانتقال للمحطة التالية بعد حصول مرحلة التامين.

- ✓ **مرحلة التغطية: LAYERING**

إن هذه المرحلة تعتبر المرتبة الثانية من عملية غسيل الأموال والتي تتمثل في إيجاد الهيئة أو الشكل الذي يمكن من خلاله عملية التمويه بتنفيذ عدد من العمليات بأشكال متنوعة وبوظائف متعددة.

✓ **مرحلة الدمج:INTEGRATION**

يتم فيها دمج الأموال غير المشروعة في الاقتصاد المشروع وإضفاء الصفة الشرعية عليها باعتبارها أموال نظيفة بحيث تبدو الأموال منبته بالأنشطة الإجرامية التي تحصلت عنها ويستغل غاسلوا الأموال البنوك كمؤسسات مالية ذات أداء عالي المستوي لكي تدور من خلالها الأموال النظيفة كما يتم التطهير بوسائل عديدة أخري، مثل اكتساب ملكية العقارات تأسيس الشركات وتجارة الاستيراد والتصدير (عمر، 2016، صفحة 07)، حيث تمثل كل مرحلة من مراحل عملية غسيل الأموال على مدلولات عميقة تدلل على الفهم المتقن لعملية غسيل الأموال وللأنظمة الرقابية المعمول بها في كافة الدول من قبل المجرمين للوصول لأهدافهم عبر استثمار كافة الإجراءات للحصول على الأموال بطريقة سريعة وبكافة السبل وبتجاوز كافة المعيقات.

5.3مصادر الأموال في غسيل الأموال:

تتعدد مصادر الأموال في عملية غسل الأموال والتي لا يمكن حصرها بعدد ونوع معين فهناك مصادر ذات طابع الاقتصادي والسياسي، ويمكن إيجاز أهم المصادر التي يمكن من خلالها فهم مصادر تلك الأموال الغير مشروعة وفق التالي:

✓ **تجارة المخدرات:** تعتبر من أهم العمليات لعملية غسيل الأموال نظرا للمردود الضخم من الأموال التي تدرها هذه التجارة حيث أعلن رالف لا يندر وهو خبير بمكافحة الممارسات المصرفية غير المشروعة بأن تهريب المخدرات يسهم في حدوث عمليات غسيل أموال بقيمة 125 مليار دولار على مستوى العالم حيث تمثل 25% من قيمة إجمالي عمليات غسيل الأموال المرتبطة بالمخدرات فقط والبالغة 500 مليار دولار سنويا (العزيز، 2007، صفحة 19)

✓ **الغش والتدليس:** من خلال خداع المستهلكين وبيعهم بضائع وكأنها السلعة المطلوبة بينما في الواقع خلاف ذلك ويقع في هذه الجرائم الناس الذين لا يدققون في البضائع عند شراؤها؛

✓ **التهرب الضريبي:** وهو تهرب الممول من أداء الضرائب الملزم بتسديدها كليا أو جزئيا وذلك بممارسة الغش ومخالفة القوانين وغيرها؛

✓ **تجارة الأسلحة:** لقد أصبحت تجارة الأسلحة رائجة بسبب النزاعات في العالم سواء بين دولة وأخري أو داخل الدولة نفسها، ولقد انتشرت مافيات الأسلحة تجني الأرباح الطائلة بفعل العنصرية والطائفية والاقتتال في افريقيا وبالتالي يكون لها أرباح ومبالغ كبيرة من المال تضطر لإخفاء مصدرها؛

✓ **تزييف العملة:** وهو اصطناع لعملة صحيحة وكذلك كل ترويج أو إدخال من الخارج لعملة مزيفة ويعتبر نشاط تزييف الدولار الامريكي من المصادر المتاحة على دخول غير شرعية؛

✓ **الرشوة:** وهي مبلغ من المال يتقاضاه الموظف العام نظير تسهيلات غير مشروعة للمتعاقدين مع الإدارة أو أي فرد يرغب الاستفادة من الخدمة العامة أو الأموال بوجه غير قانوني وتظهر في صفقات المقاولات والمناقصات والعقود التي تكون لها علاقة بالدولة؛

✓ **جرائم السياسيين:** وذلك من خلال الفساد السياسي الذي يقترن باستغلال النفوذ لجمع الثروات الطائلة ثم تهريبها إلى الخارج وإعادتها على شكل ذهب أو مجوهرات أو شراء عقارات ويسعي السياسي إلى المناصب النيابية أو الوزارية لغرض تكوين ثروة بخلاف القوانين المشروعة. (موني، 2015، صفحة 20).

6.3. دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال:

تدرك البنوك أهمية العناصر البشرية لذا تبذل جهدا بعملية الارتقاء بالكادر من خلال مواكبتهم للتطورات العالمية في عمل المصارف وطرق مكافحة غسل الأموال بالتدريب المستمر على التقنيات والبرمجيات التي تمكنهم من العمل بفاعلية وتنمية الحس المصرفي لديهم وتدريبهم على التعرف على طبيعة معاملاتهم المالية، وذلك من خلال المبادئ الأربعة التالية:

- ✓ مبدأ التعرف على العميل وتطبيق قاعدة اعرف عميلك؛
- ✓ مبدأ حفظ القيود والمقصود بذلك؛ ضرورة أن يحتفظ البنك بسجلات وملفات تشتمل على جميع البيانات والمعلومات المتوفرة على الاشخاص وهويتهم حتى يجع إليها البنك في أي وقت تثار فيه أي شكوك؛
- ✓ مبدأ التعرف على المناطق الجغرافية التي ينبغي توخي الحذر في التعامل معها ومع عملائها؛
- ✓ مبدأ التقارير المتبادلة والابلاغ ويتحقق ذلك عن طريق تحديد فريق أو شخص معين في البنك تكون مهمته تلقي التقارير عن العمليات التي قد يشتبه في قيامها بعمليات غسيل الأموال. (يحي، 2018، صفحة 310).

لم يقتصر دور البنوك على التشريعات والقوانين التي تلتزم بها وفقا للنظام الداخلي لأى بلد أو للانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية بل تحاول التنسيق وفتح القنوات مع كافة الهيئات ذات الصلة لأجل مكافحة غسيل الأموال من خلال تحديث البيانات وربطها مع السجلات الرسمية للمواطنين بالدولة أو بالصحف الجنائية أو الانتربول الدولي لأجل التأكد من عدم تورط ذلك العميل بجرائم غسيل أموال أو من خلال البرامج الحديث لتعقب عمليات غسيل الأموال من خلال العمليات الالتفافية لتجاوز النظام المحدد.

4. غسيل الأموال في فلسطين:

تبذل فلسطين جهودا على تبني تشريعات واجراءات بمكافحة ظاهرة غسيل الأموال حيث تسعي جاهدا للارتقاء بالنظام المصرفي الذي يمثل صمام الأمان، رغم ما تقوم به فلسطين من إجراءات خاصة لمكافحة غسيل الأموال إلا إنها ما زالت تصطدم بعقبات نتيجة الخصوصية الفلسطينية التي تحول تطبيق تلك التشريعات نتيجة الأبعاد السياسية ووجود الاحتلال الذي يحارب ويصنف أي تمويل للمنظمات الفلسطينية بالإرهاب وبحكم تلك الحالة تظهر تلك الحالة لعملية غسيل الأموال.

1.4 الإطار القانوني لمكافحة غسيل الأموال في فلسطين:

إن المرجعية القانونية لجريمة غسيل الأموال في القرار رقم (9) لسنة 2007 وقد عرف القرار بقانون غسيل الأموال على إنها كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم الأصلية وذلك تمويها لمصادرها الحقيقة لتبدو في ظاهرها متأتية من مصادر مشروعة وتنص مادة (2) بأن جريمة غسيل الأموال من القانون الفلسطيني رقم 20 لسنه 2015 لمكافحة غسيل الأموال الأفعال التي تشكل جريمة غسيل الأموال، ولقد نص الفصل الثاني من ذات القانون بالتحدث عن الشفافية والتزامات السلطة المختصة والتعرف على العملاء وتعرف التجار على العملاء والتحويلات المالية والعناية الخاصة بالسجلات، كما ينص الفصل الثالث على إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب وحدد اختصاصات اللجنة وصلاحيات رئيس اللجنة، بينما نص الفصل الرابع على إنشاء وحدة مستقلة لمكافحة غسيل الأموال تسمي وحدة المتابعة المالية تابعة لسلطة النقد الفلسطينية يستند إليها مهمة استلام وتحليل والتحقق من العمليات المشبوهة وإصدار النتائج وفقا لأحكام القانون ،كما ونص على استقلالية الوحدة بالإضافة إلى صلاحيتها وصلاحيات النائب العام إلى حق الوحدة في تبادل المعلومات مع باقي الجهات الرقابية والمسؤولة عن غسيل الأموال بما لا

يتعارض مع القوانين السارية في الأراضي الفلسطينية ،أما الفصل الخامس في القانون الفلسطيني فيتعلق بالإفصاح عن الأموال ومهمة دائرة الجمارك في ضبط الأموال التي لم يتم الافصاح عنها عند دخول أحد الأشخاص إلى دولة فلسطين ونص الفصل السادس على العقوبات والاعفاءات والتي تتمثل في الحبس وحجز الأموال المتحصلة وكيفية التعامل مع الأشخاص الاعتباريين ونص الفصل السابع على الأحكام الختامية وتبادل المعلومات واحكام السرية المصرفية وإصدار التشريعات الثانوية والسريان والنفاذ. (العمري، 2017، صفحة 16)

2.4 إجراءات المتخذة في فلسطين لمكافحة غسيل الأموال:

لقد اتخذت دولة فلسطين إجراءات وتشريعات رقابية للحد من احتمالات حدوث عمليات غسيل الأموال ومن هذه الإجراءات المتخذة النقاط التالية:

- ✓ القيام بفحص الحوالات النقدية والشيكات ذات المبالغ المرتفعة القيمة؛
- ✓ الطلب من المصارف تزويد سلطة النقد بالحوالات الواردة والخارجة من وإلى فلسطين بكشف يومي يتم تدقيقه من خلال الزيارات الميدانية؛
- ✓ متابعة الحسابات ذات الودائع ومواكبة الكبيرة حركتها ومصادر الإيداع وعمليات السحب؛
- ✓ مراقبة الحوالات البرقية والالكترونية والتحويلات بأنواعها كما يتم التدقيق في استخدامات بطاقات الائتمان والسقوف المسموح بها؛
- ✓ التعميم على المصارف بعدم تقديم قروض لغير المقيمين بدون موافقة مسبقة من سلطة النقد وكذلك يتم التدقيق بالقروض للمقيمين وغير المقيمين بضمانات مصارف أو شركات مالية؛
- ✓ إضافة لما سبق فلقد استخدمت سلطة النقد نظام جديد للبيانات المالية بحيث تشمل كل التحركات والأنشطة المالية بشكل دوري ومنتظم ولا يقتصر على التعاملات بين الإدا رات العامة للمصارف بل أيضا بين كل الإدارات والفروع مما من شأنه الحد من انتقال الأموال غير الشرعية من فلسطين إلى الخارج والعكس(رنا العاجز،2008،ص64)؛
- ✓ متابعة سجلات العمليات التجارية والحوالات والغرض منها بما لا يخالف السرية المصرفية.

3.4 محددات مكافحة غسيل الأموال في فلسطين:

- ✓ عدم توفر الإمكانات اللازمة من بنية تحتية لسيطرة الاحتلال على خطوط الاتصالات وشبكة الانترنت؛
- ✓ دعم الاحتلال الاسرائيلي لعمليات غسيل الأموال لأهداف معلنه وغير معلنه مرتبطة بدمار الاقتصاد الفلسطيني وزعزعة الاستقرار الاجتماعي وأخري بأبعاد أمنية على المستوي الدولي بتهم تمويل الإرهاب؛
- ✓ الأوضاع الفلسطينية تجعل من الصعوبة تشديد القيود التي من شأنها تمنع المستثمرين يعزفون عن الاستثمار خوفا من المسائلة القانونية؛
- ✓ طبيعة الحالة الفلسطينية من عدم الاستقرار السياسي والامني نتيجة تهديدات العدو المستمرة؛
- ✓ صعوبة بعض العمليات في عملية غسيل الأموال نتيجة تجنيد غاسلي الأموال للخبراء للبحث عن الثغرات لاختراقها مقارنه بإمكانيات فلسطين الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي.

5. منهجية وإجراءات الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، في إجراء الدراسة، وقد اعتمدت هذه الدراسة في جمع البيانات والمتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية واجراءات البنوك المنفذة لمكافحة غسيل الأموال على المراجع والمصادر الثانوية ذات العلاقة، بالإضافة إلى المصادر الأولية من خلال الا ستبانة، حيث تم تصميم الاستبانة وفقا للإطار النظري وبناء على تعليمات سلطة النقد بشأن تعليماتها الموجهة للبنوك لمكافحة غسيل .

1.5. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من البنوك الفلسطينية وعددها أربعة (بنك القدس، بنك فلسطين، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الإسلامي العربي) وقد استخدم طريقة العينة العشوائية البسيطة في تعبئة الاستبانة على العاملين في البنوك المذكورة، حيث تم استرداد 36 استبانة صالحه للتحليل، ويتضح فيما يلي توزيعأفراد عينة الدارسة حسبالبيانات العامة للأفراد فيها:

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدارسة حسب البيانات العامة (ن= 36)

البيانات العامة		العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	27	75.0
	أنثى	9	25.0
العمر	أقل من 30 سنة	9	25.0
	30 سنة إلى أقل من 40 سنة	16	44.4
	40 سنة إلى أقل من 50 سنة	10	27.8
	50 سنة فأكثر	1	2.8
سنوات الخدمة بالبنك	1 إلى أقل من 5 سنوات	7	19.4
	5 سنوات- أقل من 10 سنوات	16	44.4
	10سنوات- أقل من 15 سنة	6	16.7
	15 سنة فأكثر	7	19.4
المستوى الوظيفي	مدير	2	5.6
	مساعد مدير/مراقب	2	5.6
	مساعد/ رئيس قسم	7	19.4
	موظف	21	58.3
	أخرى	4	11.1
المؤهل العلمي	دبلوم	3	8.3
	بكالوريوس	29	80.6
	دراسات عليا	4	11.1
اسم المؤسسة	بنك فلسطين	19	52.8
	بنك القدس	4	11.1
	البنك الاسلامي العربي	10	27.8

	البنك الاسلامي الفلسطيني	3	8.3

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.5. أداة الدراسة:

تم تطوير استبانة اعتمادا على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، وتكونت الاستبانة من (25) فقرة موزعة على مجالين وهما: مدى استجابة البنوك الوطنية في تطبيق تعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بمكافحة غسيل الأموال، مدى فعالية تعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لدى البنوك الوطنية، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان.

3.5صدق الاستبانة: يوجد العديد من الاختبار التي تقيس صدق الاستبانة أهمها:

✓ **الصدق الظاهري "صدق المحكمين:**

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (3) محكمين من المتخصصين في المصارف والاقتصاد والاحصاء، وقد تم الاستجابة لآراء المحكمين من حيث الحذف والتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

✓ **صدق الاتساق الداخلي Internal Validity:**

تم عمل الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه الفقرة، كما في جدول (2).

جدول (2): معامل الارتباط بين فقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه

	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
مدى استجابة البنوك الفلسطينية في تطبيق تعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بمكافحة غسيل الأموال			
.1	يوجد لدي البنك قسم مختص ومسؤول اتصال يقوم بمراقبة الامتثال لقانون مكافحة غسيل الأموال.	.547*	0.000
.2	يلتزم البنك بالاحتفاظ بالمستندات المتعلقة بعمليات الاشتباه بغسيل الأموال عشر سنوات.	.680*	0.000
.3	يلتزم البنك بإبلاغ وحدة المتابعة المالية (وفق النموذج المخصص) بالعمليات التي يشتبه بأنها تحتوي على عمليات غسيل الأموال من قبل مسؤول الاتصال.	.623*	0.000
.4	يقارن البنك طبيعة عمل العميل بحجم عملياته المالية الذي يعد أحد أسباب ودواعي الاشتباه.	.495*	0.001
.5	يوجد لدى البنك دليل اجراءات للالتزام بأحكام قانون مكافحة غسيل الأموال.	.612*	0.000

.6	يتم مراجعة العمليات المشتبه بها واستشارة القسم القانوني بالبنك قبل إرسالها لوحدة المتابعة المالية.	.385*	0.011
.7	يتحقق البنك من هوية العميل والأوراق الثبوتية عند بدء العلاقة معهم.	.707*	0.000
.8	يتحقق البنك من عملائه من خلال الاستعلام على القوائم الدولية قبل فتح حساباتهم.	.704*	0.000
.9	يوجد وعي لدى البنك لأهمية مكافحة غسيل الأموال.	.535*	0.000
.10	يبذل البنك جهدا للتحقق من مصدر ثروة عملائه.	.627*	0.000
.11	يقوم البنك بتحديث بيانات العملاء على فترات زمنية وعند الحاجة.	.732*	0.000
.12	يوجد لدى البنك نظام آلي لمراقبة حركات الحسابات البنكية وحجم الأنشطة الخاص بالعملاء.	.571*	0.000
.13	يلتزم البنك بإجراءات أعرف عميلك من خلال الأوراق الثبوتية للعملاء.	.614*	0.000
.14	يطبق البنك إجراءات وأنظمة مبنية على المخاطر تمكنه من إخضاع التحويلات الالكترونية المستلمة للمراجعة والفحص.	.522*	0.001
.15	يعمل البنك على إلحاق الكادر الوظيفي ببرامج تدريبية كافية ذات علاقة بمكافحة غسيل الأموال.	.475*	0.002
مدى فعالية تعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لدى البنوك الفلسطينية			
.1	يتم تعميم تعليمات مكافحة غسيل الأموال على كافة موظفين.	.506*	0.001
.2	يتم التبليغ عن الحالات المشتبه بارتباطها بعمليات غسيل الأموال.	.586*	0.000
.3	تعتبر الاجراءات الرقابية لمكافحة غسيل الأموال مؤشرا لمصداقية البنك لدي الجهاز المصرفي والبنوك الخارجية.	.810*	0.000
.4	يتم دراسة جميع المعاملات غير الاعتيادية التي يقوم بها العملاء قبل تنفيذها.	.702*	0.000
.5	يتم إغلاق حسابات العملاء ذوي المخاطر المرتفعة عند عدم القدرة على بذل العناية الخاصة.	.676*	0.000
.6	يتم التحفظ على مستوى التعاملات مع العملاء الذين يتم تقديم اخطارات بحقهم لمكافحة غسيل الأموال.	.819*	0.000
.7	ترفض بعض الحوالات الواردة بسبب نقص البيانات والأوراق الثبوتية.	.539*	0.000
.8	يرفض البنك إنشاء العلاقة مع العملاء الجدد الذي يوجد لديهم مؤشرات بالاشتباه بعمليات غسيل الأموال.	.651*	0.000
.9	يؤدي تكثيف الرقابة على مكافحة غسيل الأموال الحد من تفشي الجريمة بالنظام المصرفي.	.759*	0.000
.10	يتم إعداد تقارير دورية حول الانشطة المصرفية المرتبطة بعمليات الايداع والسحب والحوالات والائتمان والاقراض.	.530*	0.001

***الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.**

المصدر: من اعداد الباحثين.

يتضح من جدول (2) أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياوبدرجة قوية عند مستوى معنوية 0.05 ≥ ⍰ وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

4.5. الصدق البنائيStructure Validity

للتحقق من الصدق البنائي تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة كما في جدول (3).

جدول (3): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
مدى استجابة البنوك الفلسطينية في تطبيق تعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بمكافحة غسيل الاموال	.944*	0.000
مدى فعالية تعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لدى البنوك الفلسطينية	.905*	0.000

***الارتباط دال إحصائياعند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.**

المصدر: من إعداد الباحثين.

يتضح من جدول (3) أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياوبدرجة قوية عند مستوى معنوية 0.05 ≥ ⍰ وبذلك تعتبر مجالات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

5.5. ثبات الإستبانة Reliability

تم التحقق من ثبات إستبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخCronbach's Alpha Coefficient، حيث بلغت قيمته للاستبيان (0.913)، وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع.

يستخلص من نتائج اختباري الصدق والثبات أن الاستبانة صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة كبيرة، مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة.

6.5 . اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

تم استخدام اختبار كولمجوروف-سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test(K-S)لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، حيث تبين أن قيمة الاختبار تساوي (0.770) والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي (0.593) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي، وتم استخدام الاختبارات المعلميةلتحليل البيانات واختبارالفرضيات.

7.5. عرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها:

- ✓ **اختبار فرضيات الدراسة:**
  - **الفرضية الأولى: لا يوجد استجابة لدى البنوك الوطنية بتطبيق تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بمكافحة غسيل الأموال.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لفقرات مجال " مدى استجابة البنوك الوطنية في تطبيق تعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بمكافحة غسيل الأموال "

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	يوجد لدي البنك قسم مختص ومسؤول اتصال يقوم بمراقبة الامتثال لقانون مكافحة غسيل الأموال.	4.53	0.56	90.56	1
.2	يلتزم البنك بالاحتفاظ بالمستندات المتعلقة بعمليات الاشتباه بغسيل الأموال عشر سنوات.	4.22	0.54	84.44	12
.3	يلتزم البنك بإبلاغ وحدة المتابعة المالية (وفق النموذج المخصص) بالعمليات التي يشتبه بأنها تحتوي على عمليات غسيل الأموال من قبل مسؤول الاتصال.	4.39	0.55	87.78	3
.4	يقارن البنك طبيعة عمل العميل بحجم عملياته المالية الذي يعد أحد أسباب ودواعي الاشتباه.	4.36	0.59	87.22	5
.5	يوجد لدى البنك دليل اجراءات للالتزام بأحكام قانون مكافحة غسيل الأموال.	4.33	0.63	86.67	7
.6	يتم مراجعة العمليات المشتبه بها واستشارة القسم القانوني بالبنك قبل إرسالها لوحدة المتابعة المالية.	4.20	0.53	84.00	13
.7	يتحقق البنك من هوية العميل والأوراق الثبوتية عند بدء العلاقة معهم.	4.42	0.55	88.33	2
.8	يتحقق البنك من عملائه من خلال الاستعلام على القوائم الدولية قبل فتح حساباتهم.	4.28	0.70	85.56	9
.9	يوجد وعي لدى البنك لأهمية مكافحة غسيل الأموال.	4.25	0.73	85.00	10
.10	يبذل البنك جهدا للتحقق من مصدر ثروة عملائه.	4.11	0.62	82.22	14
.11	يقوم البنك بتحديث بيانات العملاء على فترات زمنية وعند الحاجة.	4.31	0.63	86.29	8
.12	يوجد لدى البنك نظام آلي لمراقبة حركات الحسابات البنكية وحجم الأنشطة الخاص بالعملاء.	4.11	0.67	82.22	15
.13	يلتزم البنك بإجراءات أعرف عميلك من خلال الأوراق الثبوتية للعملاء.	4.39	0.55	87.78	4
.14	يطبق البنك إجراءات وأنظمة مبنية على المخاطر تمكنه من إخضاع التحويلات الالكترونية المستلمة للمراجعة.	4.36	0.59	87.22	5
.15	يعمل البنك على إلحاق الكادر الوظيفي ببرامج تدريبية كافية ذات علاقة بمكافحة غسيل الأموال.	4.22	0.64	84.44	11
	فقرات المجال بشكل عام	4.30	0.36	85.99	

المصدر: من إعداد الباحثين.

يبين جدول (4) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال مدى استجابة البنوك الوطنية بتطبيق تعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بمكافحة غسيل الامواليساوي 4.30 وبذلك فإن الوزن النسبي 85.99%، وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال بنسبة 85.99%.

مما يقضي على رفض الفرضية العدمية التي تنص على لا يوجد استجابة لدى البنوك الوطنية بتطبيق تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بمكافحة غسيل الأموال، وقد حصلت الفقرة " يوجد لدي البنك قسم مختص ومسؤول اتصال يقوم بمراقبة الامتثال لمكافحة غسيل الأموال "على أعلى درجة موافقة بنسبة 90.56%.

الأمر الذي يؤكد على استمرار وجود قسم مختص ومسؤول اتصال يقوم بمراقبة الامتثال لتعليمات مكافحة غسيل الأموال لدى كافة البنوك عامة والبنوك الوطنية خاصةٍ.

بينما حصلت الفقرة " يوجد لدى البنك نظام آلي لمراقبة حركات الحسابات البنكية وحجم الأنشطة الخاص بالعملاء" على أقل درجة موافقة بنسبة 82.22%.

على الرغم أنها حصلت على أقل درجة موافقة إلا أنها نسبتها تعتبر عالية مما يؤكد على ضرورة وجود برنامج ألي خاص بمراقبة كافة حركات حسابات العملاء لدى البنوك وكذلك حجم الأنشطة الخاصة بهم، وهذ ما يتفق مع دراسة وهيبة (2018) ودراسة مسعداوي (2014) ودراسة (2007).

- **الفرضية الثانية: لا يوجد فاعلية لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية في مكافحة غسل الأموال بالبنوك الوطنية**، لاختبار هذه الفرضية تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وجدول الموالي (5) يوضح ذلك.

جدول (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لفقرات مجال "مدى فعالية تعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لدى البنوك الوطنية "

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	يتم تعميم تعليمات مكافحة غسيل الأموال على كافة موظفين.	4.50	0.65	90.00	1
.2	يتم التبليغ عن الحالات المشتبه بارتباطها بعمليات غسيل الأموال.	4.39	0.49	87.78	2
.3	تعتبر الاجراءات الرقابية لمكافحة غسيل الأموال مؤشرا لمصداقية البنك لدي الجهاز المصرفي والبنوك الخارجية.	4.20	0.58	84.00	9
.4	يتم دراسة جميع المعاملات غير الاعتيادية التي يقوم بها العملاء قبل تنفيذها.	4.21	0.64	84.12	8
.5	يتم إغلاق حسابات العملاء ذوي المخاطر المرتفعة عند عدم القدرة على بذل العناية الخاصة.	4.34	0.68	86.86	3
.6	يتم التحفظ على مستوى التعاملات مع العملاء الذين يتم تقديم اخطارات بحقهم لمكافحة غسيل الأموال.	4.29	0.57	85.71	5
.7	ترفض بعض الحوالات الواردة بسبب نقص البيانات والأوراق الثبوتية.	4.23	0.73	84.57	7
.8	يرفض البنك إنشاء العلاقة مع العملاء الجدد الذي يوجد لديهم مؤشرات بالاشتباه بعمليات غسيل الأموال.	4.29	0.67	85.71	6
.9	يؤدي تكثيف الرقابة على مكافحة غسيل الأموال الحد من تفشي الجريمة بالنظام المصرفي.	4.31	0.58	86.29	4
.10	يتم إعداد تقارير دورية حول الانشطة المصرفية المرتبطة بعمليات الايداع والسحب والحوالات والائتمان.	4.14	0.60	82.86	10
	فقرات المجال بشكل عام	4.31	0.42	86.12	

المصدر: من إعداد الباحثين.

يبين جدول (5) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال مدى فعالية تعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لدى البنوك الوطنيةيساوي 4.31 وبذلك فإن الوزن النسبي 86.12%، وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال بنسبة 86.12%، مما يقضي برفض الفرضية العدمية التي تنص على لا يوجد فاعلية لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية في مكافحة غسل الأموال بالبنوك الوطنية، وقد حصلت الفقرة " يتم تعميم تعليمات مكافحة غسيل الأموال على كافة موظفين" على أعلى درجة موافقة بنسبة 90.00%.

الأمر الذي يؤكد على ضرورة استمرار تعميم تعليمات مكافحة غسيل الأموال على كافة الموظفين والعمل على توعيتهم وتدريبهم على كيفية التعامل مع عملية غسيل الأموال، بينما حصلت الفقرة" يتم إعداد تقارير دورية حول الأنشطة المصرفية المرتبطة بعمليات الإيداع والسحب والحوالات والائتمان والاقراض".

على أقل درجة موافقة بنسبة 82.86%، على الرغم من أنها حصلت على أقل نسبة موافقة من الفقرات المذكورة إلا أنها تعتبر هامة لأنها نسبة تبلغ درجة عالية، مما يؤكد على ضرورة الإفصاح عن كافة العمليات المالية المرتبطة بعمليات

الإيداع والسحب والحوالات والائتمان، وهذا ما يتفق مع دراسة وهيبة (2018) ودراسة مسعداوي(2014) ودراسة بركات (2007).

6. النتائج:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها نستنتج ما يلي:

- ✓ أثبتت الدراسة النظرية حتمية البنوك بتطبيق التعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والتي يفي بدوره بمتطلبات تعليمات المؤسسات المالية الدولية المتعلقة بعملية غسيل الأموال؛
- ✓ أثبتت الدراسة بأن البنوك ملتزمون بتطبيق تعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينيةمن خلال تخصيص قسم متخصص مهمته التأكد من مصادر الأموال التي يحصل عليها من العملاء؛
- ✓ التأكيد على إدراك العاملون بالبنوك الوطنية بالاستعلام الواعي للعملاء لتجنب عمليات غسيل الأموال والقيام بمهامهم وواجباتهم يجنب البنك الخسارة المالية التي يمكن أن يتعرض لها؛
- ✓ أثبتت الدراسة أن فاعلية تطبيق تعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن تعليمات سلطة النقد يؤدي إلى الشفافية والمصداقية والثقة في معاملاته وإزالة الحواجز النفسية والتخوف لدى الكثير من الأفراد عند التعامل مع البنك، الأمر الذي يؤدي إلى كسب المزيد من العملاء الذين يتعاملون في أموال نظيفة تثري البنوك والمجتمع ككل.

7. التوصيات:

- ✓ حث البنوك على الالتزام على استمرار تطبيق تعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادرة عن سلطة النقد والإفصاح عن العمليات غير النظيفة الخاصة بالعملاء الذين يقومون بغسل أموالهم، وذلك كإشارة تحذيره للبنوك الأخرى لعدم التعامل مع هؤلاء العملاء؛
- ✓ حيث البنوك على تدريب كافة الموظفين على اكتشاف الحالات التي تتضمن عمليات غسيل الأموال، وذلك باستخدام الحاسبات الالكترونية بالإضافة إلى استقطاب الخبراء لتقديم المزيد من البيانات والمعلومات، وذلك في إطار المساعدات الفنية التي تقدم في هذا المجال؛
- ✓ إنشاء شبكة من المواقع للبنوك تقوم بعملية تشبيك البنوك بعضها مع البعض الآخر مع إتاحة البيانات والمعلومات وسهولة تداولها وخاصة المتعلقة بعمليات غسيل الأموال، بالإضافة إلى إنشاء شبكات على المستوى العربي والدولي للتعاون في مجال مكافحة غسيل الأول مع وجود النظم التي تسمح بتداول المعلومات والبيانات اللازمة؛
- ✓ حث البنوك ومراكز الأبحاث العلمية على إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات في مجال عمليات غسيل الأموال للوقوف على أخر التطورات الدولية في هذا المجال.

المراجع

4 https://maraje3.com/2009/08. (بلا تاريخ). التأصيل التاريخي لظاهرة تبييض الأموال – غسيل الأموال.

5 اسلام عبد الجواد، معتصم العمري. (2017). جريمة غسل الأموال في فلسطين أدوات مكافحتها ومعيقاتها.، .فلسطين: مؤتمر مهنة تدقيق الحسابات ودورها في تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد،جامعة النجاح الوطنية 7 آذار 2017.

6 إسماعيل فتح الرحمن حامد وراق، آمنه محمد عمر. (2016). التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في مكافحة ظاهرة غسل الاموال "دراسة لعينة من البنوك التجارية بولاية الخرطوم"، مجلة العلوم الاقتصادية. السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ج 17،ع2

7 باشا يمينة، نعمان موني. (2015). دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال دراسة حالة الجزائر.، البويرة،الجزائر: رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج- .

8 بركات إبراهيم محمد. (2007). أهمية الإفصاح عن مخاطر المعاملات المالية المتعلقة بغسل الأموال في البنوك التجارية – دراسة تحليلية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية. للمؤتمر العلمي السنوي السابع الموسوم بـ: إدارة المخاطر والمحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارة.

9 بن عيسى بن علية. (2010). جهود وآيات مكافحة ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر. الجزائر: رسالة ماجستير نقود ومالية،جامعة الجزائر3،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

10 توهامي محمد رضا، سعيدي يحي. (2018). دور البنوك في عمليات غسل الاموال. مجلة الباحث الاقتصادي،مجلد5،العدد،1.

11 ديوان الفتوى والتشريع. (2007). فلسطين: قرار بقانون مكافحة غسل الأموال رقم 09.

12 رتيبة عبة. (2019). مساهمة الرقابة المصرفية في تحسين نساط البنوك التجارية دراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري-وكالة بسكرة. بسكرة الجزائر.: رسالة ماجستير تخصص بنكي ونقدي،جامعة محمد خيضر.

13 رنا فاروق العاجز. (2008). دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال "دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة. الجامعة الإسلامية بغزة: رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، .

14 سوميه يحياوي. (2015). النظام البنكي ودوره في مكافحة غسيل الأموال دراسة حالة الجزائر. جامعة أم البواقي،الجزائر.: رسالة ماجستير

15 شاكر القزويني. (2000). محاضرات في اقتصاد البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية.

16 عبد الله عزت بركات. (2006). ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية على المستوي العالمي. الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ج3، ع4، .

17 عياد عبد العزيز. (2007). تبييض الاموال والقوانين والإجراءات المتعلقة بالوقاية منها ومكافحتها في الجزائر. الجزائر: الدار الجامعية، ط1.،

18 فائق شقير. (2002). محاسبة البنوك. عمان،الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،ط 1.

19 محمد فتحي عبد. (1990). الإجرام المعاصر. الرياض: منشورات أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.،

20 مسعداوي يوسف. (2014). دور البنوك في محاربة عمليات غسيل الأموال غير المشروعة. جامعة البليدة، الجزائر: مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع1، ج3.،

21 وهيبة عثمان يوسف اسحاق. (2018). دور البنوك المركزية في مكافحة غسل الاموال (دراسة حالة بنك السودان المركزي) خلال الفترة 2010-2015 . جامعة النيلين،السودان.: بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد.